الزكاة والضريبة ودورهما في زيادة ايرادات الدولة في ظل الازمة المالية الراهنة

م.م. سناء ستار احمد
Sanaast1@gmail.com
جامعة ديالى - كلية الادارة والاقتصاد

المستخلص

يتناول هذا البحث عرض الجوانب العلمية للزكاة والضريبة وضرورة التنسيق بينهما لزيادة ايرادات الدولة كما انه يهدف للإجابة على التساؤل التالي (هل جمع الزكاة يخفض من عائدات الدولة من الضرائب وهل يمكن للزكاة ان تخفض من نسبة الانفاق العام في الموازنة العامة للدولة وزيادة ايراداتها لتجاوز الازمة المالية) حيث اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي لعرض الجوانب التي تخدم الدراسة، ومن اهم النتائج والتوصيات التي يوصي بها البحث هو ضرورة اجراء دراسات موسعة عن النظام المالي في الاسلام خاصة الزكاة كأداة مالية واقتصادية واجتماعية مهمة وفاعلة تستحق الاهتمام.

الكلمات الرئيسية: الزكاة، الضريبة، الايرادات.

مقدمـــة

ان الدافع الرئيسي في اعداد هذا البحث هو ايجاد حلول وبدائل لما يمر به بلدنا من ازمة مالية وبما ان الدين الاسلامي هو دين متكامل فهو يعمل بصفة مستمرة على اعادة توزيع الاموال كما انه يقوم بأعاده توزيع الدخل عن طريق الزكاة وفرضها على بعض انواع المال ، لماذا لا نأخذ به ؟ الا ان الدول الاسلامية لا يوجد بها تشريع للتطبيق الالزامي للزكاة على مستوى الدولة ويترك امر الزكاة الى الافراد انفسهم او الى الجمعيات والهيئات والمؤسسات الخيرية الاجتماعية تحت اشراف غير مباشر من الدولة ، وهذا هو السائد في معظم الدول الاسلامية الان . ان مشكلة البحث تتبلور في ان تطبيق نظام الزكاة بجانب نظام الضرائب سوف يحقق ايرادا اضافياً فضلاً عن سد حاجة الطبقة الفقيرة ولهذا فان فرضية البحث تنص على:

1. ان جمع الزكاة لا يخفض من عائدات الدولة من الضرائب حيث يمكن تطبيق النظامين معا".
2. ان جباية وتوزيع الزكاة يساهم بطرق غير مباشرة في ارتفاع ايرادات الدولة.

ولقد استنتج الباحث ان جمع الزكاة يترتب عليها اثراً مباشراً على بنود الموازنة العامة للدولة حيث تمثل حصيلة الزكاة مورداً اضافياً متجدداً يخصص جزء منه للتكفل المستمر بكثير من النفقات الاجتماعية للدولة، وهذا يعني توجيه جزء من الايرادات العامة للدولة لتغطية النفقات الاجتماعية وتوجيهها للتكفل بنفقات اخرى في الموازنة العامة .ولتحقيق نظام ضمان اجتماعي فعال يسد حاجة البلد الفعلية لابد من ايجاد تمويل داخلي يحقق هذه الغاية وهو الزكاة بدلا من انتظار المنح الدولية التي تزيد من اعباء البلد . فضلا عن دور الزكاة في تحفيز الاستثمار للمشاريع الصغيرة وما له تأثير من خفض مستوى البطالة .

اولاً: منهجية البحث و دراسات سابقة

منهجية البحث

1. **مشكلة البحث:** هناك بنود في الموازنة العامة للدولة تخصص لتمويل النفقات الاجتماعية التي عادة ما يتم تمويلها عن طريق عائدات الدولة من الضرائب وتستهدف هذه النفقات رفع المستوى المعيشي للفئات الفقيرة والمحرومة في المجتمع وهي بذلك تشترك في هذه الوظيفة مع الزكاة فجزء من ايراداتها يوجه للتكفل المستمر بالفقراء والمساكين، ان هذا التقاطع الوظيفي يحدث اثرا" ماليا" ينعكس على الموازنة العامة للدولة ومن هنا تبرز مشكلة البحث والتي يمكن تحديدها بالسؤال التالي (هل جمع الزكاة يخفض من عائدات الدولة من الضرائب، وهل يمكن للزكاة ان تخفض من نسبة الانفاق العام في الموازنة العامة للدولة).
2. **اهمية البحث:** يستمد البحث اهميته من كونه يتناول الزكاة كمورد مالي متميز مدعم بتنظيم مالي من شانه المساهمة في توفير موارد اضافية تساهم في تحرير جزء من موارد الموازنة العامة للدولة. لان اخراجها ركن من اركان الدين كما ان صرفها لا يخضع لأحكام الاموال العامة بل يتم توزيعها على اصناف المستحقين دون غيرهم.
3. **هدف البحث:**
   - يسعى البحث الى عرض الجوانب العلمية للزكاة والضريبة والتأكيد على امكانية مشاركتها في حل المشاكل للدول الحديثة .
   - زيادة ايرادات الدولة والتوصل الى حل للازمة المالية الحالية .
4. **فرضية البحث:** انطلاقا مما سبق ذكره في مشكلة البحث يمكن صياغة فرضية البحث بالاتي:
   - ان جمع الزكاة لا يخفض من عائدات الدولة من الضرائب حيث يمكن تطبيق النظامين معا".
   - ان جباية وتوزيع الزكاة يساهم بطرق غير مباشرة في ارتفاع ايرادات الدولة.

5. **منهج البحث:** تم استخدام المنهج الوصفي في جمع المادة العلمية وهو الانسب لعرض الجوانب التي تخدم البحث عند التطرق لمفهوم الضريبة وكذلك التعرض لأحكام الزكاة كما تم استخدام المنهج التحليلي للتعامل مع الارقام والاحصائيات الواردة في البحث .

دراسات سابقة

- **دراسة (العاني، 2001): دراسة مقارنة بين الضريبة والزكاة:** مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد - جامعة بغداد، لنيل شهادة الدبلوم العالي في المحاسبة الضريبية .هدف الدراسة هو التوصل الى حقيقة ان الزكاة والضريبة هما نظامين ماليين وان كانا يقتربان في نقاط ومواضع معينة الا ان كل منهما نظام قائم بعينه مستقل عن الاخر، ومن الاستنتاجات التي توصل اليها الباحث ان التشابه الذي يظهر بين الضريبة والزكاة في بعض الجوانب ناتج عن التفاوت الزمني في ظهور كل منهما كنظام يستند الى تنظيم متكامل.
- **دراسة (الكرخي، 2005): وضع نظام محاسبي لتطوير اجراءات صندوق الزكاة في العراق :** مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد - جامعة بغداد، لنيل شهادة الدبلوم العالي في المحاسبة الضريبية، تهدف هذه الدراسة على وضع نموذج لنظام مقترح للمحاسبة عن الزكاة يتضمن الاجراءات المطلوبة للقياس والاثبات والافصاح عن ايرادات الزكاة ومصارفها، ومن التوصيات التي اشار اليها الباحث هو تشجيع الزكاة باعتبارها موردا رئيسيا من موارد الدولة.
- **دراسة (نابتي، 2014): النظام الضريبي بين الفكر المالي المعاصر والفكر المالي الاسلامي: دراسة مقارنة،** هدف الدراسة هو ابراز الفروق بين النظام الضريبي في الفكر المالي المعاصر والفكر المالي الاسلامي مع التعرف على مقومات كل منها وقد توصلت الدراسة الى مجموعة النقاط التي تبرز أوجه الاتفاق والاختلاف بين النظامين .
- **دراسة (العبودي، 2015): تحليل اتجاهات السياسة الضريبية في العراق ودورها في تحديد مسار الحصيلة الضريبية للسنوات (1990-2010):** بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب، يوضح اتجاهات السياسة الضريبية في العراق ودورها في تحديد الحصيلة الضريبية ، وكما توصلت الدراسة الى ضرورة الانفتاح على تجارب الانظمة الضريبية المتقدمة والافادة منها والعمل على توازن الهيكل الضريبي العراقي من خلال الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة وتقليل التفاوت بينهما .

ثانياً: مفاهيم عن الزكاة والضرائب وأوجه التشابه والاختلاف بينهما

اولاً: الزكاة واحكامها ومقومات تطبيقها

قال الله تعالى :

(وَأَقِيمُوا الصَّلاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ) (سورة البقرة:110)

1. تعريف الزكاة

الزكاة لغةً النمو والزيادة، يقال: زكا الزرع إذا نما وزاد، وتطلق أيضاً على المدح وعلى الصلاح، كما في قوله تعالى: {فلا تزكوا أنفسكم} [سورة النجم: الآية 32]. يقال زكى القاضي الشهود، إذا بين زيادتهم في الخير، وتتمثل هذه المعاني فيقوله تعالى: { خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها } [سورة التوبة:الآية 103]. فهي تطهر مؤديها من الإثم وتنمي أجره ....(ابن تيمية)

الزكاة شرعاً: حقٌ يجب في المال ،و قد أطلقها الفقهاء على نفس فعل الإيتاء أي أداء الحق الواجب في المال. كما أطلقت على الجزء المقدر من المال الذي فرضه الله حقاً للفقراء. وتسمى الزكاة "صدقة" لدلالتها على صدق العبد في العبودية وطاعة الله تعالى. ان أهمية الزكاة في التشريع الإسلامي، الزكاة أحد أركان الإسلام الخمسة. فرضت في المدينة في السنة الثانية من الهجرة. ولأهميتها فقد قرنها المولى سبحانه وتعالى في القرآن الكريم مع الصلاة في اثنين وثمانين موضعاً، مما يدل على كمال الاتصال بينهما. (الاعجاز في القران والسنة)، قال تعالى: {الذين إن مكناهم في الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة} [سورة الحج: الآية 41]. وقال تعالى: {وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة} [سورة النور: الآية 56].

الزكاة هي أداة إعادة التوزيع الأساسية في النظام الإسلامي ولضمان استمراريتها والدقة في تنفيذها جعلها الله تعالى أحد الأركان التي يقوم عليها الدين، حتى لا تترك للقرارات الاقتصادية أو الظروف الاجتماعية أو الأهواء الشخصية وهى بهذا تتميز بالاستمرارية وعدم الانقطاع لأنها حق ثابت في المال يجب إخراجه عند استيفاء شروطه . (لعمارة واخرون :2009).

2. الزكاة ركن من أركان الإسلام

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «بني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان وحج البيت لمن استطاع إليه سبيلا» يدل هذا الحديث على أن الزكاة أحد أركان الإسلام الخمسة ؛ أي التي يقوم بها ويرتكز عليها. وتكيف الزكاة على أنها عبادة مالية.(الجويني : 1400 للهجرة).

3. الأموال التي فرضت عليها الزكاة في عصر النبوة خمسة هي:

الذهب والفضة، الزروع والثمار، عروض التجارة، الثروة الحيوانية، الثروة المعدنية، لم يحدد القرآن الكريم الأموال التي تجب فيها الزكاة، كما لم يفصل المقادير الواجبة في كل منها وترك ذلك للسنة القولية والفعلية. والشروط التي تشترط في المال الذي تجب فيه الزكاة هي:

- الملك التام. (هيكل :1980)
- النماء.
- بلوغ النصاب.
- الفضل عن الحوائج الأصلية.
- السلامة من الدين.
- حولان الحول (في الأموال التي يشترط فيها ذلك).

ثانياً: الضرائب وقواعدها

1. تعريف الضريبة:

تعتبر الضريبة احد مصادر التمويل الهامة للخزائن العامة ويتم تحصيلها من الأفراد مساهمة منهم في تدبير المال اللازم للأنفاق. وتعتبر الضريبة عنصرا" هاما "من عناصر إيرادات الدولة في حالة الاقتصاد الحر. أما إذا كانت الدولة تمتلك أو توجه وسائل الإنتاج فان الربح الذي يتحقق هو المصدر الرئيس في تمويل الخزينة ورغم ذلك يبقى للضريبة دور أساس كمصدر من مصادر التمويل. إن اكثر تعريفات الضريبة شهرة هو التعريف الذي قدمه الأستاذ جاستون جيز بوصفه (أداء نقدي تفرضه السلطة على الأفراد بطريقة نهائية وبلا مقابل بقصد تغطية الأعباء العامة). (البطريق ، 1983 : 24). وتعد الضريبة (فريضة نقدية يدفعها الفرد جبرا الى الدولة او الى احدى الهيئات العامة المحلية بصفة نهائية مساهمة منه في تحمل التكاليف والاعباء العامة دون ان يعود عليه بنفع خاص مقابل دفع الضريبة). (الفريجات، 2009 :16). كما انها (فريضة الزامية تحددها الدولة ويلتزم المكلف بأدائها بلا مقابل تمكينا للدولة من القيام بتحقيق اهداف المجتمع). (ابو حشيش، 2010: 17).

2. المعايير الأساسية في الضريبة :

تعتبر القواعد الضريبية هي الاساس الذي يرجع اليها عند وضع اي نظام ضريبي وعليه فان الحكم على جودة اي نظام ضريبي يجب ان تتوفر فيه المعايير التالية المشتقة من تللك القواعد:

- **قاعدة العدالة (عمومية الضريبة)**

على الرغم من ان للعدالة مفهوم نسبي يختلف من شخص لأخر الا ان هذا المفهوم يتلخص في ان تفرض الضريبة على جميع المكلفين بصورة عادلة اي حسب مقدرة

المكلف المالية وبالقدر الذي تتساوى به تضحيته مع تضحية غيره من الخاضعين لها . (ابو حشيش ،2010: 32)

- **قاعدة اليقين (الوضوح)**

يتطلب تحقيق هذا المبدأ وضوح التشريع الضريبي بحيث يفهمه الجميع دون عناء أو التباس حتى لا تكون نصوص هذا التشريع محل اجتهاد أو تأويل. وبعبارة أخرى يجب إن تكون التشريعات الضريبية واضحة جلية. وان تكون قرارات الحكومة متناسقة وان ينعدم التعارض بين الأحكام التي يصدرها القضاء في هذا الشأن (عبد المجيد، 1996: 210). وتشمل هذه القاعدة أيضا استقرار الضريبة وثباتها فيجب إن لا يدخل على نظام الضريبة وأحكامها التعديلات إلا ما هو ضروري فعلا لان بقاء الضريبة ثابتة مدة طويلة ينتهي بان يتعود المكلف على دفعها ولا يحس بعبئها وتصبح بالنسبة له كنفقة من النفقات . (العمري ، 1988 : 93) .

- **قاعدة الملائمة في الدفع**

وتقضي بوجوب تنظيم أحكام الضريبة على نحو يتلاءم مع أحوال المكلفين ونفسيتهم سواء من حيث اختيار الوعاء وأسلوب تحديده او من حيث النواحي المرتبطة بكيفية جباية الضريبة وموعدها وإجراءاتها .(ابو حشيش ،2010 :32) فمثلا يجب إن تكون المواعيد التي يطلب فيها تقديم المعلومات من قبل المكلفين والأوقات التي يطلب منهم تسديد الضريبة هي أوقات ملائمة للمكلفين وتسهل عليهم الدفع ومثال ذلك يجب إن تراعي في مدة التسديد إمكانيات المكلف . فمثالها الضرائب الزراعية يجب إن تراعي مدة التسديد للضريبة بعد جني المحصول إلا فان المكلف قد يعجز عن التسديد.(الكعبي، 2008 : 8 – 9) .

- **قاعدة الاقتصاد**

على الدولة إن تختار طريقة الجباية التي تكلفها اقل النفقات. فمثلا الحجز عند المنبع أو التزام المكلف بالحضور إلى دائرة الضريبة لتسديدها خلال المدة القانونية وإلا تحمل إضافة أو غرامة (العمري ،1988: 93). وهذه القاعدة تتصل مباشرة بدائرة الضريبة اذ ينبغي إن تكون نفقات دائرة الضريبة اقل من الإيرادات التي تحصل عليها وإلا أصبح وجود تلك الضريبة غير اقتصاديا عليه فان نفقات الجباية يجب إن تكون منخفضة لكي تستمر دائرة الضريبة بجباية إيراداتها التي تتجاوز تلك النفقات . (الكعبي ، 2008 : 9).

- **قاعدة الإنتاجية**

تمثل الضريبة اقتطاعا إلزاميا من الأموال الخاصة لأبناء المجتمع ، فان هذه الأموال عندما تتجمع بيد الدولة وتستخدمها في تغطية النفقات العامة فان إنتاجيتها من المنافع لصالح أبناء المجتمع ينبغي إن تكون اكبر من إنتاجيتها فيما لو بقيت بيد المكلفين الذين اقتطعت منهم. لان التضحية بالعوائد التي يمكن إن تتحقق من استخدام أموال الضريبة من قبل المكلفين أنفسهم لا يبرره سوى إن المجتمع سيجني منافع اكبر من جراء تخصصها لبرامج الإنفاق العام للدولة ليس ذلك فحسب بل تشمل هذه القاعدة تقييم

مردودات الإعفاءات والحوافز الضريبية التي يمنحها التشريع الضريبي لبعض الأنشطة والقطاعات في تحقيق الأهداف الاقتصادية أو الاجتماعية المرجوة منها . (امين، 2000، 63 – 64).

ثالثاً: زيادة الإيرادات من خلال التنسيق بين الضريبة والزكاة لحل الازمة المالية

1. دور الزكاة في تامين الضمان الاجتماعي لأفراد المجتمع

ان الفقر هو جوهر المشكلة الاقتصادية وهو ناتج عن سوء التوزيع وليس ندرة الموارد فكما جاء في الاثر (ما جاع فقير الا بتخمة غني) وهنا يرى الاسلام ان السبيل الوحيد لمعالجة المشكلة هو عدالة التوزيع للدخل الذي يعتبر الاستراتيجية الفعالة لتحقيق الرفاهية واستئصال الفقر ، والزكاة هي العنصر المحوري لهذه الاستراتيجية حيث ان الزكاة تعتبر اول تشريع منظم في سبيل ضمان اجتماعي يحقق الكفاية لكل محتاج الكفاية في المطعم والمبلس والمسكن وسائر حاجات الحياة، وقد اقام الاسلام هذا التشريع على مبادي واسس متينة، انه نظام تقوم عليه الحكومة المسلمة جباية وصرفا .(مؤسسات الزكاة في الوطن العربي/الجزء الثاني).

ووفقا" للبيانات التي توفرت من الجهاز المركزي للإحصاء / خارطة الحرمان 2011 الخاصة بالمسح الاقتصادي والاجتماعي للأسرة في العراق عن امكانية احتساب خط الفقر الوطني واعتماد طريقة كلفة السعرات الحرارية الضرورية اللازمة لأدامه صحة العراقي حيث تم تقدير خط الفقر الغذائي بـ 2332 سعرة حرارية في المتوسط (مع الاخذ بنظر الاعتبار العمر، الجنس، الوزن، والنشاط البدني) وعلى اساس ان كلفة السعرة الحرارية الواحدة قدرت بحوالي 0,482 دينار يكون معدل كلفة الاحتياجات الغذائية الاساسية الشهرية للفرد الواحد (34000) دينار ويساوي هذا خط فقر الغذاء، وعلى اساس انفاق الاسر التي تقع عند خط فقر الغذاء قدر خط فقر السلع والخدمات غير الغذائية بحوالي (43000) دينار للشهر الواحد وبجمع هاتين التكلفتين فان خط الفقر يساوي (77000) دينار للشهر الواحد في العراق وهو ما يعني ان 22,9 % من السكان أي حوالي 6,9 مليون من العراقيين (حوالي 16,5 % من الاسر) يقعون تحت مستوى خط الفقر.

وبمقال اعلنت عنه وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي في جريدة المدى الى ان ارتفاع نسبة الفقر في العراق إلى 23 بالمئة، بسبب استيلاء تنظيم (داعش) على مساحة واسعة من البلد، ونزوح أربعة ملايين شخص منها، إذ أن النازحين يشكلون 36 بالمئة من الفقراء، مبينة أنها ستعتمد استراتيجية جديدة لمكافحة الفقر للمدة من 2017 إلى 2021، تتضمن إيجاد صناديق استثمارية تموّل عن طريق المنح الدولية. مبيناً أن "الفقر يرتفع بنحو مُلفت في محافظات نينوى، الأنبار وصلاح الدين، إلى 41 بالمئة من

المجموع الكلي للفقراء في العراق". وأن "نسبة الفقر ارتفعت أيضاً في المحافظات الجنوبية إلى 31 بالمئة، وهي النسبة نفسها في محافظة ديالى، في حين تبلغ نسبته في الوسط والجنوب 17 بالمئة"، لافتاً إلى أن "نسبة الفقر في العاصمة تبلغ 14 بالمئة وفي إقليم كردستان 13 بالمئة". وان "وزارة التخطيط تسعى لتنفيذ هيكلية جديدة لمعالجة الفقر وتقليل نسبته بعد الانتهاء من الاستراتيجية الماضية" حيث انها ستعتمد الستراتيجية الجديدة للمدة من 2017 إلى 2021، تتضمن إيجاد صناديق استثمارية لتمويل مشاريع مكافحة الفقر، تموَّل عن طريق المنح الدولية وما سيتم تخصيصه من أموال لهذا الهدف في موازنة 2017، على أن يحظى النازحون بالأولوية فيها". لهذا يجب الالتفات الى هذه القنوات التي تعاج مشكلة الفقر وايجاد سبل للقضاء عليه من خلال تبني مفاهيم اخرى مثل التوجه الى تحصيل الزكاة للقضاء على حالة الفقر خاصة في الوضع الراهن بدلا من انتظار المنح الدولية. واهم هذه القنوات شبكات الرعاية الاجتماعية .

شبكات الرعاية الاجتماعية

في التقرير الصادر من منظمة العمل الدولية / دائرة الشؤون الاجتماعية والاقتصادية / الامم المتحدة، عن وضع الضمان الاجتماعي العالمي بأن الضمان الاجتماعي هو حاجةً اقتصادية. يخفض الفقر والتوزيع غير العادل للدخل، يحقق نمواً من حيث:

- زيادة معدلات دخل الفقراء وزيادة الطلب المحلي والذي بدوره يشجع النمو في توسيع الاسواق المحلية.
- يعزز رأس المال البشري والتوظيف المنتج، والفضل يعود إلى وجود قوى عاملة تتمتع بتعليم وصحة أفضل وتغذية جيدة.
- هو جزءً أساسي من النسيج المؤسسي للسوق الاقتصادي الفاعل.
- دون وجود الضمان الاجتماعي، لا يمكن تحقيق التطوير وتخفيض الفقر.

ان الجدول ادناه يبين اعداد المستفيدين برواتب الرعاية الاجتماعية والمبالغ التي تصرف عليهم اذ بلغ مجموع ما تم صرفه (1056) مليون دينار وهو مبلغ يمكن تحصيل جزء منه او حتى كله اذا ما تم فرض الزكاة على بصورة الزامية على الاغنياء او اصحاب رؤوس الاموال او حتى عامة الناس ممن تنطبق عليه شروط الزكاة من حولان الحول وبلوغ النصاب .

جدول (1) عدد المستفيدين المشمولين برواتب دائرة الرعاية الاجتماعية والمبالغ المصروفة لسنة 2014

المحافظة	عدد المستفيدين والمستفيدات	المبالغ المصروفة بألاف الدنانير
نينوى	95677	110341698
صلاح الدين	41932	49625400
كركوك	27082	29951245
ديالى	38515	46889142
بغداد	211028	257231319
الانبار	43537	54062135
بابل	53951	62521983
كربلاء	36625	44497921
النجف	43829	52574079
القادسية	41656	50619602
المثنى	30586	36828160
ذي قار	66634	80865235
واسط	40962	50551317
ميسان	39414	45505066
البصرة	72869	84424790
المجموع	884297	1056489092

المصدر: وزارة التخطيط ـ الجهاز المركزي للإحصاء- الرعاية الاجتماعية لسنة 2014

والزكاة هي اول نظام عرفته البشرية لتحقيق الرعاية للمحتاجين والعدالة الاجتماعية بين افراد المجتمع حيث يعاد توزيع جزء من ثروات الاغنياء على الطبقات الفقيرة، ان قيام الدولة على شؤون الزكاة جمعا" وتوزيعا" سيؤدي الى تولي حصيلة الزكاة تمويل نفقات الضمان الاجتماعي المتمثلة بالرعاية الاجتماعية الذي تعتمده الدول المعاصرة والذي تخصص له اعتمادات مالية في الموازنة العامة، اضافة الى الكفاءة في

تخصيص الموارد أي ان تطبيق الزكاة في المجتمعات الاسلامية المعاصرة سيسمح بوصول المعونات الاجتماعية الى المستحقين لها دون غيرهم.

جدول (2) متوسط المساعدات المستلمة خلال عام 2014 حسب مصدر المساعدة (الف دينار/اسرة)

المحافظة	الدولة	صناديق الزكاة	أسر داخل العراق	أسر خارج العراق	مصادر أخرى داخل العراق	مصادر أخرى خارج العراق	إعانات شبكة الحماية وتعويضات البطالة	مجموع المساعدات المستلمة
دهوك	550.9	72.0	775.4	80.6	66.2	4.2	190.0	1739.2
نينوى	279.8	7.3	440.7	53.9	15.7	4.2	110.6	912.1
السليمانية	554.6	16.2	488.9	112.5	23.5	1.7	127.2	1324.6
كركوك	113.8	0.1	710.9	7.1	22.4	0.4	65.2	919.9
أربيل	322.9	21.7	794.2	100.5	26.0	17.2	34.9	1317.3
ديالى	40.7	0.6	359.4	7.6	4.8	0.0	41.0	454.0
الأنبار	116.6	9.5	335.7	8.6	7.8	5.5	112.9	596.8
بغداد	60.3	0.1	539.7	11.0	5.1	0.0	64.7	680.9
بابل	178.6	0.0	673.2	3.6	6.9	0.0	114.3	976.7
كربلاء	15.5	0.0	303.2	19.9	33.8	0.0	118.1	490.5
واسط	206.6	1.5	300.0	0.7	3.3	0.0	119.0	631.1
صلاح الدين	85.8	2.0	138.7	6.7	15.8	0.0	70.7	319.7
النجف	51.6	0.5	1416.4	61.4	30.4	0.0	130.6	1690.8
القادسية	127.3	0.3	293.9	6.7	27.4	0.0	171.2	626.9
المثنى	97.9	0.1	398.3	20.4	3.7	3.4	194.8	718.8
ذي قار	113.8	0.1	247.3	34.9	4.7	0.0	97.9	498.8
ميسان	66.5	0.5	117.8	0.3	1.5	0.0	62.1	248.8
البصرة	475.5	0.9	592.1	54.8	16.5	0.0	57.1	1196.9

المصدر: وزارة التخطيط ـ الجهاز المركزي للإحصاء المسح الاقتصادي 2014

ولا يقف دور الزكاة على تحقيق مستوى الكفاية لجميع افراد المجتمع أيا كان جنسه او حتى عقيدته طالما عجز عن ت

حقيق كفايته لمرض او كبر سن وانما تقوم بنوع فريد من الضمان الاجتماعي ضد الكوارث ومفاجئات الحياة سبقت كل ما عرفة العالم من انواع الضمان. وهي بذلك قد تفوقت على نظام التامين المعتمد في اغلب البلدان حيث ان الزكاة تعطى للشخص على قدر كارثته بينما يعطى التامين على قدر القسط الذي يدفعه والمبلغ المؤمن عليه. حيث يبين الجدول رقم (2) المساعدات التي تحصل عليها الاسر و يوضح ضعف الايراد الذي تحصل عليه الاسر من صناديق الزكاة غير انه قد تميزت محافظة دهوك بنسبة 72.0 وهي اعلى نسبة بين المحافظات حبت تميزت المحافظات الشمالية ضمن اقليم كردستان بأعلى النسب من باقي المحافظات التي يكاد يكون فيها الايراد صفرا ، هذا يشير الى ان تبني الدولة لصناديق الزكاة سوف يحقق ايرادا ملموسا اذا ما تم توجيه وسائل الاعلام بمقدار المبالغ الواجب دفعها بخصوص زكاة الفطر وزكاة الاموال وتبنيها من قبل الدولة .

2. الزكاة في علاج مشكلة البطالة وحماية المؤسسات الصغيرة ودور الاعانات الضريبية فيها .

يتمثل دور الزكاة في علاج مشكلة البطالة في مساهمتها في تحويل الفقراء القادرين على العمل إلى منتجين، كما إنها تزيد من القوة الشرائية للنقود بنقلها إلى الفقراء الذين ينفقونها على الضروريات والحاجيات - بدلا من أن ينفقها الأغنياء على الكماليات – هذا إضافة الى توجيهها لأموال الزكاة أحيانا إلى التنمية الاقتصادية الذاتية داخل البيوت الفقيرة من خلال تمويل المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر وهذا بدوره يساهم في علاج مشكلة الفقر، لهذا فإن نقل عدد من الوحدات من دخل الغني - عبر الزكاة -سوف تسبب كسباً للفقير أكثر من خسارة للغني .(مسد :2013) .

جدول رقم (3) خلاصة نتائج الاحصاء الصناعي للمنشآت الصناعية الصغيرة للسنوات (2014-2013)

المؤشرات / السنوات	2013	2014	نسبة تغير آخر سنتين
عدد المنشآت الصغيرة	20898	21809	4.4
معدل عدد العاملين	67167	84272	25.5
مجموع الاجور والمزايا (مليون دينار)	258416	259762	0.5
مجموع قيمة الانتاج (مليون دينار)	2551734	1924980	–24.6
قيمة مستلزمات الانتاج (مليون دينار)	1514525	932470	–38.4

المصدر: وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء - القطاع الصناعي 2014

ان هذا الجدول يبين اهم المؤشرات التحليلية للمنشآت الصغيرة حيث نجد ان هناك رغبة في الاستثمار وان عدد العاملين في تزايد ضمن هذه المؤسسات حيث بلغ 25.5 وهذا يعني تزايد الطلب على العمل الا انه نلاحظ بوضوح انخفاض قيمة الانتاج والمستلزمات السلعية في سنة 2014 بالمقارنة مع 2013. وقد اوضح تقرير الجهاز المركزي ان سبب الانخفاض هو بسبب اجراءات التقشف وبالتالي فقد جرت اعمال تغيير انشطة بعض المنشآت وانتقالها من نشاط الى اخر. وهنا يأتي دور الزكاة في تمويل تلك المشاريع حيث تشجع وتحفز حركة رؤوس الاموال نحو الاستثمار وتحقيق الربح وترفع من مستوى تشغيل الموارد. ان الدولة هي المسؤولة على اعانة المشاريع الانتاجية، فيمكن ان تعين هذه المشاريع بأموال الزكاة فيما لو استثمرت اموال الزكاة قبل توزيعها الى مستحقيها . كما يمكن للدولة تقديم الاعانات الضريبية (الاعفاءات الضريبية) لهذه المشاريع كنوع من الدعم يدفع لصاحب المشروع لزيادة رصيده من راس المال بسبب تلك الاعانات التي تخفض من اسعار المعدات الرأسمالية الامر الذي ينشط الاستثمار. كما ان هناك سياسة بديلة وهي توجيه الاعانات الضريبية (اعفاءات ضريبية) الى تدعيم الاجور للمشاريع الصغيرة والتي تعمل عكس ما تعمله الضريبة على الاجور.

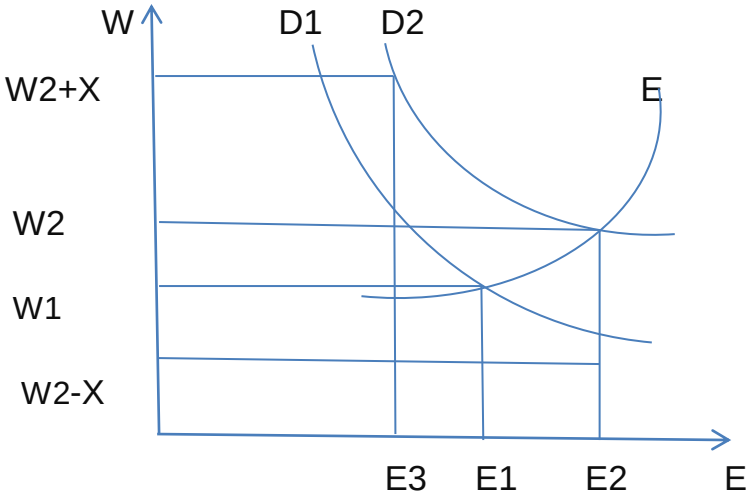

شكل رقم (1) اثر الاعانات الضريبية للأجور على توظيف العاملين

ان اثار تدعيم الاجور يؤدي الى زيادة التوظف وانخفاض مستوى البطالة نتيجة انخفاض تكلفة العمل وهذا نوع من التنسيق بين الزكاة والضريبة يمكن للدولة ان تتبعه عند تطبيق النظامين معا. فلو فرضنا ان الدولة قدمت اعانة ضريبية مقدارها x لصاحب العمل تدعيما للأجور فان منحنى الطلب على العمل ينتقل جهة اليمين معلنا ارتفاع الطلب على الاستخدام (العمالة) عند كل مستوى من مستويات الاجور والشكل اعلاه يوضح ذلك.

يتضح من الشكل ان منحنى الطلب على العمل ينزاح الى الاعلى جهة اليمين بمقدار الاعانة (X) بسبب انخفاض التكاليف ويصل المنتج الى اعظم ربح في حالة تساوي قيمة الانتاجية الحدية مع الاجر يطرح منها مقدار الاعانة، ان تعظيم الربح يؤدي الى انتقال منحنى الطلب من D1الى D2 وسيترتب عن ذلك زيادة اجر التوازن من W1 الى W2 والعمالة من E1 الى E2 ، ان الطرف المستلم للإعانة الضريبية ليس بالضرورة هو الوحيد المستفيد ، فكذلك العمال يستفيدون من ارتفاع الاجر وزيادة التوظيف، ونسبة ارتفاع الاجر وزيادة التوظف تتوقف على كل من مرونة الطلب وعرض الاستخدام . ان مثل حالة العراق الذي يمتاز ببطالة كبيرة وهذا يعني ان الاقبال على عرض العمالة يكون مرنا فان الطلب على الاستخدام يكون المحدد الوحيد لحجم التوظيف والاجر، ولذلك ينبغي توجيه دعم الاجور الى تلك الصناعات والانشطة ذات المرونة العالية للطلب على الاستخدام .

جدول رقم (4) معدل النشاط الاقتصادي ومعدل البطالة للأفراد بعمر 15 سنة فأكثر حسب خصائص الأسرة

	معدل النشاط الاقتصادي (%)			معدل البطالة (%)		
المحافظة	رجل	امرأة	الاجمالي	رجل	امرأة	الاجمالي
دهوك	72,2	12,5	41,9	6,3	23,7	9,0
نينوى	73,6	7,4	39,8	13,0	29,5	14,6
السليمانية	74,0	21,6	47,6	2,1	21,9	6,6
كركوك	79,4	18,6	47,6	4,6	6,2	4,9
أربيل	70,7	16,3	43,1	3,9	23,3	7,6
ديالى	71,6	11,0	40,1	9,6	33,0	12,9
الأنبار	74,9	9,7	42,7	8,3	29,6	10,7
بغداد	73,3	13,7	42,8	13,4	23,6	15,0
بابل	75,8	24,2	49,5	5,8	16,4	8,4
كربلاء	73,3	7,4	40,0	6,4	17,3	7,4
واسط	71,6	13,4	41,6	10,2	27,4	13,0
صلاح الدين	72,4	11,1	41,4	8,2	12,1	8,7
النجف	77,5	14,5	45,4	7,6	28,6	11,1
القادسية	66,7	16,4	41,0	11,1	22,0	13,3
المثنى	70,8	8,2	37,6	8,5	15,3	9,3
ذي قار	71,0	11,6	40,4	15,7	31,4	18,0
ميسان	74,1	10,8	41,5	14,6	19,8	15,3
البصرة	77,7	11,1	43,2	12,9	25,9	14,7

المصدر: وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء - القوى العاملة 2014

كما لا بد ان اذكر ان هذا الدعم لابد ان يوجه الى الفئات الاكثر تضررا من البطالة والمناطق التي تكون فيها نسب البطالة اكثر من غيرها، ويبين الجدول التالي معدلات التشغيل والبطالة حسب كل محافظة. يوضح الجدول معدلات البطالة والتي كانت اعلى نسبة فيها في محافظة ذي قار حيث بلغت نسبتها (18.0) وتأتي بعدها محافظتي بغداد وميسان حيث تراوحت نسبتهما (15.0) وتأتي بعدهما محافظتي البصرة ونينوى حيث تراوحت نسبتهما في (14.0) لذا ينبغي على الدولة ان تأخذ بنظر الاعتبار هذه الحقائق وتتكفل بتوفير فرص عمل خاصة في المدن التي ظهرت فيها نسب البطالة اعلى من غيرها ،ومن الممكن القول بان تبني الدولة لنظام الزكاة قادر ان يحل هذه المشاكل برمتها فالزكاة تعين كل من هو قادر على الانتاج ، وهي بذلك تخلق طاقات انتاجية اضافية اضافة الى تشغيل الطاقات العاطلة في مؤسساتها وبذلك يتم القضاء على البطالة تدريجيا .

3. الزكاة مصدر من مصادر التمويل

الزكاة تحارب الاكتناز ومن مضارة انه يؤدي الى الركود الاقتصادي حيث يحول دون نشاط التداول النقدي والذي هو ضروري لانعاش الحياة الاقتصادية في المجتمع، كما ان تجميد المال تعطيلا لوظيفته في توسيع ميادين الانتاج وتهيئة وسائل العمل للعاملين . من هنا تأتي فائدة الزكاة حيث انها تفرض على كافة الاموال النقدية وما في حكمها في الخزائن والمحفوظة لدى البنك المركزي والمصارف الاخرى وتتضمن كذلك الحسابات الجارية ويدخل فيها العملات الاجنبية وايصالات الامانة والصكوك والذهب والفضة . ويمكن تخيل الاموال التي يمكن ان تحصلها الدولة من احتساب الزكاة على هذه الاموال السائلة. مثال على ذلك اذا علمنا ان الدخل القومي للعراق لعام 2014 هو (230310) مليار دينار وعلى افتراض ان خمس الدخل القومي لا يخضع للزكاة، فتصبح الاموال المعدة كوعاء للزكاة هي (230310 – 46062 = 184248) مليار دينار. فلو فرضنا ان الدولة تقوم بجمع الزكاة الزاميا من الافراد والمؤسسات وان كل المؤسسات تؤدي زكاة اموالها بما فيها المؤسسات الخاصة والعامة، وبحساب الزكاة بأدنى نسبة وهي 2.5% تكون حصيلة الزكاة (4606) مليار دينار لسنة 2014 وهو مبلغ لا يستهان به لبلد مثل العراق يمر في مثل هذه الازمة المالية. كما يمكن فرض نسبة 0.5 اضافية على نسبة الزكاة 2.5 لتصبح 3 يمكن استغلالها في استثمار الاموال المحصلة من الزكاة ويمكن اعتبار هذه النسبة عوضا عن الضرائب التي تستقطع من اصحاب الاعمال والمؤسسات حيث ان نسبة 0.5 هي بدل الضرائب المفروضة عليهم. وهذا من خلال التنسيق بين نظامي الضرائب والزكاة في الدولة.

رابعاً: الاستنتاجات والتوصيات

اولاً: الاستنتاجات

استناداً الى معطيات الاطار النظري :

1. الزكاة ركن من اركان الاسلام الخمسة وهي قرينة الصلاة ووضعها الشرعي الاصيل ان تتولى الدولة مسؤولية الاشراف على تطبيقها من خلال توفير الاطر التنظيمية والتشريعية الكفيلة بضمان فعالية التحصيل وحسن التوزيع.
2. ان كل من الضريبة والزكاة تتسم بالإجبار والالزام وانها دون مقابل وتدفع بصفة نهائية ولكن كل ما يميز الزكاة هو تحديدها بالمصارف الثمانية في حين ان الضرائب المعاصرة تعتبر ايرادا رئيسيا" لتغطية النفقات العامة.
3. هناك بعض أوجه التماثل بين نظامي الزكاة والضرائب ولكن هناك فروقا جوهرية تتركز حول الجوانب الايمانية ولكن يمكن التوافق والتكامل بينهما.
4. تساهم الزكاة في علاج التفاوت بين الاغنياء والفقراء حيث تساهم في تقريب الفوارق بينهم كما انها تساهم في علاج مشكلة البطالة والاكتناز.
5. أن الزكاة فيها توسعة وبسطاً للأموال فإن الأموال إذا صرف منها شيء اتسعت دائرتها وانتفع بها كثير من الناس، بخلاف إذا كانت دولة بين الأغنياء لا يحصل الفقراء على شيء منها.
6. الزكاة ليست ضريبة ،كما ان الضريبة ليست هي زكاة ، فالزكاة هي الاصل اما الضريبة فتفرض عتد الحاجة وتزول بزوال مسبباتها .

اما من الجانب التحليلي:

1. لتحقيق نظام ضمان اجتماعي فعال يسد حاجة البلد الفعلية لابد من ايجاد تمويل داخلي يحقق هذه الغاية وهو الزكاة بدلا من انتظار المنح الدولية التي تزيد من اعباء البلد.
2. تعتبر الزكاة مصدرا رئيسيا يمكن الاعتماد في تخطي الازمة المالية لما لها من اثار مباشرة وغير مباشرة على الاقتصاد بصورة عامة لما يحقق من اموال.
3. اذا قدمت الدولة اعفاءات ضريبية على المشاريع المدعومة من اموال الزكاة فان هذا سيساعد على الاقبال على مثل هذه المشاريع ويعالج مشكلة البطالة في العراق.
4. لو تم فرض نسبة 0.5كضرائب تحتسب مع نسبة 2.5 المفروضة في الزكاة يمكن استغلالها لاستثمار اموال الزكاة فان ذلك سيؤدي الى تنمية موارد الزكاة وزيادة حصياتها.

ثانياً :- التوصيات

1. تحفيز اصحاب الاموال على اداء الزكاة وحثهم بانها تحصل بالحق وتنفق بالحق وتمنع من الباطل.
2. انشاء صناديق للزكاة تكون الدولة عي المسؤولة عن اصدار التعليمات والتعميمات عنها ومحاسبة المتخلفين عن ادائها.
3. تشجيع البحوث والدراسات في الجامعات لدراسة الفكر المالي في الاسلام وتطبيقه.
4. إعادة النظر في التشريع الضريبي العراقي بصفة عامة ونظام الضرائب على الدخل بصفة خاصة بحيث يتمشى مع نظام زكاة المال ضمن إطار خطة وبرنامج زمنى للانتقال من نظام الضرائب إلى نظام يجمع بين الزكاة والضريبة.

المصادر

[1] الكرخي، حسام حميد سلطان، "وضع نظام محاسبي لتطوير اجراءات صندوق الزكاة في العراق"، اطروحة الدبلوم العالي في المحاسبة الضريبية، جامعة بغداد، 2005.

[2] العاني، محمد عاكف عبد الفتاح، "دراسة مقارنة بين الضريبة والزكاة"، اطروحة الدبلوم العالي في المحاسبة الضريبية، جامعة بغداد، 2001.

[3] نابتي، رحمة، " النظام الضريبي بين الفكر المالي المعاصر والفكر المالي الاسلامي"، اطروحة ماجستير، جامعة القسنطينة، 2015.

[4] العبودي، علاء حسين مونس. "تحليل اتجاهات السياسة الضريبية في العراق ودورها في تحديد مسار الحصيلة الضريبية"، اطروحة الدبلوم العالي المعادل للماجستير، المعهد العالي للدراسات المالية والمحاسبية، جامعة بغداد، 2015.

[5] ابن تيمية، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم.

[6] الجويني، ابو المعالي عبد الملك بن عبيد الله، غياث الأم في التياث الظلم ، تحقيق د.عبد العظيم الديب، قام بنشره عبد الله بن ابراهيم الأنصاري، قطر، الطبعة الاولى 1400هـ .

[7] هيكل، ا.د.فهمي عبد العزيز، "موسوعة المصطلحات الاقتصادية والاحصائية"، دار النهضة العربية، بيروت 1980.

[8] لعمارة، د. جمال. بن طبي، ا.دلال . نعيمه، ا. مسعودة، "موازنة الزكاة في ضوء مصرف في سبيل الله"، كلية العلوم الاقتصادية، بسكرة، 2009.

[9] وقائع موتمر مؤسسات الزكاة في الوطن العربي، دراسة تقويمية لتجارب مؤسسات الزكاة ودورها في مكافحة الفقر ، الجزء الثالث، 2010.

[10] البطريق، دراز، يونس احمد، حامد عبد المجيد، النظم الغربية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت لبنان،(1983) .
[11] الفريجات، ياسر صالح، المحاسبة في علم الضرائب، عمان، الطبعة العربية الاولى، 2009 .
[12] ابو حشيش، خليل عواد، المحاسبة الضريبية - حالات وتطبيقات عملية، جامعة البترا، الطبعة الاولى، 2010.
[13] الكعبي، جبار محمد علي، التشريعات الضريبية في العراق، بغداد، المكتبة الوطنية، 2008.
[14] العمري، هشام محمد صفوت، اقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية، الجزء الأول، النفقات العامة والإيرادات العامة والقروض العامة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 1988 .
[15] عبد المجيد، عبد الفتاح عبد الرحمن، اقتصاديات المالية العامة، كلية التجارة، جامعة المنصورة، الطبعة الثانية، 1996.
[16] امين، عبد الله محمود، تقويم فاعلية نظام التحاسب الضريبي لضريبة الدخل في العراق، بغداد، 2000.

Zakat (Alms) and Taxation and Its Role in Increasing State Revenues in the Current Financial Crisis

Sanaa Sattar Ahmed
Sanaast1@gmail.com
Diyala University - College of Administration and Economics

Abstract: *This research deals with the scientific aspects of zakat (Alms) and taxation and its role in increasing state revenues. It also aims to answer the following questions: (Do collecting Zakat reduce state revenues from taxes?. Can the Zakat reduce the ratio of public spending in the state budget and increase its revenue?).*

The researcher adopted the descriptive analytical procedures to present the aspects that serve the study

The most important findings and recommendations are: The need to conduct extensive studies on the financial system in Islam in particular the Zakat as important and effective financial, social and economical tool that deserves attention.

Keywords: Zakat, Tax, Incomes.